

غياب ثقافة الفكر السياسى

فى العقل العربى وتطوير مفهوم الديمقراطية

قد لا يخفى على أحد ما عانى، ويعانى العقل العربى من ضعف فى الرؤيا وقصور فى المنهجية وضبابية فى النظرة المستقبلية؛ وعجز تام منذ عقود طويلة عن التوصل إلى واقع يرضى طموحات الجماهير العربية؛ يمكن من خلاله نشأة إنسان متكامل بعيدًا عن الانكسارات والتراجعات المريرة. ومن الملاحظ أن العقل السياسى العربى مازال جامدًا فى مكانه؛ وكأن العالم من حوله لا يسير أو يتطور فى جميع المجالات السياسية والاجتماعية. إن كل المحاولات التى أتتحت للسياسيين العرب لكى يتجاوز الواقع العربى إخفاقاته أصيبت جميعها بالفشل. فمنذ خمسينيات القرن المنصرم والخسارات متوالية حتى أحبط العقل السياسى العربى؛ ويات واضحًا أنه لن يتمكن من انتشال نفسه من الضياع؛ وظهرت الملامح التى رسمت الوجه العام لسياسته والمميز فيها فقط السلطة القومية كما يسميها الكاتب حسن العلوى، التى رسخت وللأسف الشديد لدى الكثير من العرب فكرة القومية العربية ذات المنهج الفكرى العنصرى حيث تنظر إلى القومية من ناحية العرق فقط ولا تضع اعتبارًا للأرض واللغة. حتى وقتنا الحالى؛ لا توجد صورة مميزة يمكن من خلالها لمس أو قراءة الصورة الحقيقية للعقل السياسى العربى بشكل واضح ومحدد؛ بسبب أن ظروفه وأغلبها مصابة بالرومانسية والبعد عن الواقعية السياسية. فبعد انهيار مشاريع الوحدة العربية فى ستينيات القرن الماضى؛ والتى اعتبرها مرحلة من المراحل الحساسة التى لم يتم استغلالها من قبل العقل العربى بتشخيص أخطائها الفنية والتكتيكية لخلق حال من الوعى المؤثر لاستيعاب الإمكانيات الجماهيرية فى صنع إرادة الشعوب المتحررة إذن انحياز العقل العربى وانغلاقه غير المبرر نحو القومية العربية جعل الشعوب العربية بعيدة كل البعد عن الفهم السياسى الذى لم تحدد له ملامح

في الشخصية العربية. يقول الكاتب أدونيس في كتابه «الهوية غير المكتملة»: إن جميع الرؤساء والحكام العرب يعتبرون مثل آباء سيئين؛ أو آلهة صغار غير حكماء؛ إذ ينبغي قطعاً تدمير هذا الحضور الكلي للأبوة الكلية (المجتمع البطيريكى) داخل المجتمع العربى؛ هذه الثقافة التى تعتمد على أبوة الزعيم أو الرئيس داخل المجتمعات العربية بحسب تعبير أدونيس هى المتسبب الرئيسى فى استلهاهم مبادئ الطغيان وتحذير أصول الاستبداد داخل المجتمعات العربية وذلك لوجود الآلهة الصغار الزعماء العرب وتسيبهم بكل المآسى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تلحق بالمجتمعات العربية. إن معظم أحلام وخطط تنوير وزيادة الوعي السياسى، للعقل العربى قد أحبطت فى الماضى؛ ويتمثل السبب الأول والأكثر أهمية فى هذا الفشل بأن الجماهير العربية فى الغالب تتعامل وتلقف السياسة من خلال الصحافة والإعلام السياسى مما أدى إلى شيوع السطحية السياسية، وقاد بالتبعية إلى قصور فى استنباط الحلول والرؤى من الواقع المعاش مما ترك أثراً واضحاً بعدم استيعاب جوهر المشكلات وبالتالي عزل المجتمع العربى؛ ولم يستو ما يدور حوله أو يفهم بشكل صحيح وجدى الأحداث السياسية المحيطة به والتى تشكل الجزء الكبير من تاريخه وقد يثير هذا الوضع والطرح جدلاً واسعاً بأن الإنسان العربى يمتلك القدرة الجيدة على استيعاب واقعه ولا يمكن أن تنطبق عليه السطحية؛ ولكنى أرى الكثير من الشواهد التى تؤكد على سطحيته السياسية مثل عدم امتلاكه أو تحديده الهوية السياسية الخاصة به حتى هذه اللحظة من التاريخ المعاصر.

إن الاعتراف بأن الإنسان العربى سطحي التفكير قد يمكن الجماهير من التحرك نحو حراك فكرى يطور وعيها الذاتى ويجررها من تبعية المنهج الخاص يخلصها من فقرها السياسى. يقول الكاتب الكبير الدكتور فؤاد زكريا: إن من أهم أسباب الفقر السياسى العربى هو العزل بين الفلسفة والسياسة؛ وهو سبب من الأسباب التقليدية الشائعة لأن السياسة بدون فكر سياسى تكون محرومة من عقلها الحقيقى الذى تفكر وتحلل به لهذا، إن نقد الأوضاع السياسية يشترط الانطلاق من خلفية فكرية قادرة على تشخيص الظواهر السيئة فى السياسة والمجتمع إن ابتعاد الإنسان العربى عن الفكر السياسى الصحيح هو محصلة السياسات العربية الحاكمة طويلة الأمد، والتى تعاملت مع العقل بخشية وتحريم وتحريم من يمارسون الفكر والتطبيق السياسى فى مجتمعاتهم. يقودنا هذا إلى حقيقة مفادها أن أزمة العقل العربى أزمة تاريخية متجذرة فى ديكتاتورية السلطة العربية، وفى التوارث والتناسخ المتكاثرين للنظام الفردى الديكتاتورى لأزمة طويلة فى التاريخ العربى؛ لهذا أصبحت البلاد العربية معرضة دائماً للعدوان الأجنبى

وذلك لافتقار الشعوب العربية إلى العقل المفكر والمعرفة النقدية؛ فالعقل والحرية والتضامن الثورى الموحد المبني على هذه الحرية هى ركائز أساسية للقوة، ولكى يتحرر العقل العربى السياسى لابد من انقلاب عقلى يتركز فى العقلية المحلية؛ ويتحرر فى أطوار ومراحل تنطوى الواحدة فيها بعد الأخرى على تغييرات جذرية تدريجية فى عمق الفكر؛ كما لابد من التراضى بين أفراد المجتمعات العربية فى وحدة عامة ينزل فيها كل كبير وصغير عن بعض سلطانه للخير العام؛ ولابد من التحرر من الأنانية السياسية؛ ومن ضيق الأفق فى المجال العقائدى. علينا أن نعى ونذكر إذا أردنا فعلاً أن نخرج العقل العربى من أزماته؛ ونوطن لديه معرفة العلوم السياسية والعلوم العامة الأخرى. هذه العلوم التى لها قابلية الرقى والتكامل، وأن نضع أمامه نتائج الأمس التى تبدو اليوم ناقصة أو خاطئة؛ ولابد وأن تزن نتائجها التى تبدو اليوم صحيحة؛ ناقصة أو خاطئة أيضاً. إن كل هذا ينحصر فى تعزيز القدرة على فتح باب الحرية العامة للنقد وترك التهليل لإرادة ورغبة سيد السلطة الأواحد.

إن الفرد العربى لم يزل يحصر تفكيره فى شخص الحاكم والذى عجز عن أن يتصور أى حقيقة تتجاوزته؛ وهو الذى أصبح السياسة بهذه الصفة الشخصية؛ ويحكم على تصرفات الحاكم مثلاً يحكم على سلوك كبار العائلة وينسى المسؤوليات الخاصة لرجل الدولة التى تحتم علينا أن نسأله على كل شيء وفى أى وقت نشأ. ولكن حجب حرية التعبير والنقد وهى ظاهرة ملموسة بقوة فى البلدان العربية التى يسودها حكم الفرد الديكتاتورى ولأن قمع الحريات ومطاردة ذوى الأفكار المعارضة أو المتنورة هو السائد فى هذه المجتمعات. إن التربية السياسية للإنسان العربى بعيدة كل البعد عن النضوج الذى لابد منه لقيام نهضة حقيقية؛ إن من العادات السيئة للإنسان العربى أنه يعتبر أن افتضاح عيوبه ومعرفة الآخرين بها هو فى نظره يفوق العيوب نفسها؛ وكثيراً ما نتصرف بحيث نتغاضى عن أخطر أنواع الآثام ما دامت هذه العيوب مستورة عن الآخرين لهذا؛ فإن عملية البناء السياسى وإخراج العقل العربى من أزماته الكثيرة؛ وحتى يرتقى إلى الحالة التنويرية لخدمة حياته العامة؛ عليه استقطاب العمليات الثقافية والاجتماعية؛ وهذه العملية تقوم فى البدء أو تستند على النقد؛ فنقد البنى والأسس المتخلفة هو الطريق إلى التصحيح والإصلاح وإعادة البناء على نحو إنسانى؛ وتتطلب مسئولية البناء الاجتماعى - الحضارى الجذرى نقداً جذرياً للمؤسسات القديمة ورموزها، وعلى الإنسان العربى أن يعد ممارسة النقد حقاً سياسياً وفكرياً للفرد والجماعة؛ ولا يجوز التفريط به أو التهوين من شأنه.

فإن حجب هذا الحق لا يعنى إيقاف لأنه يسرى فى عقل ونفسى الإنسان مثل الحياة نفسها؛

لأنه تعبير من تعابيرها؛ وأخيراً يجب التفاعل بين الثقافة والشخصية وأثر الثقافة في الشخصية وأثر الشخصية في الثقافة؛ فالثقافة ومكوناتها وعناصرها تحدد الملامح البارزة للشخصية وكذلك الشخصية تسهم في تغيير الكثير من الملامح الثقافية. وللخوض في أسرار الشخصية السياسية للعقل العربي والسمات المتميزة لها؛ علينا أولاً استعراض لمحة سريعة عن تاريخ الفكر السياسي العربي الإسلامي في بداياته؛ وهذا يفترض بداية أن نشير إلى الفكر النظري لا يمكن أن يظل واحداً موحدًا لأنه لا يملك أن ينغزل عن الممارسة العملية؛ ولأنه مشروط بشروط المكان والزمان والمجتمع.

تاريخ الفكر السياسي العربي - الإسلامي

إن الاختلاف في الرأي أمر طبيعي وموضوعي وشرعي ومشروع، والقرآن يقول في سورة هود- الآية ١١٨: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]. وترجع جذور هذا الاختلاف السياسي الأول والأكبر إلى زمن الرسول (ﷺ)، ولكن موضوع تحويل هذا الاختلاف إلى فرق وشيع ومذاهب يرجع إلى الاختلاف حول بيعة أبي بكر بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، وإلى حصار وقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وإلى حادثة التحكيم بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان بعد معركة صفين والذي أدى إلى تحويل الحكم من خلافة دينية إلى ملكية دنيوية، وإلى الدور الذي لعبته بعض الشخصيات التي دخلت في الإسلام كرها ولكنها ظلت تضع رجلاً في الإسلام ورجلاً خارج الإسلام، وهو ما أدى لاحقاً إلى ظهور ما يعرف باسم الشعبوية.

وذلك بالإضافة إلى أن القرآن نفسه، كما قال الإمام علي، حمّل أوجه وخاصة في الآيات المتشابهات، وإلى مبدأ الشورى وهو سلاح ذو حدين، يحمل في داخله بذور الخلاف والاختلاف. وقد أدى ذلك إلى نشأة الفرق والمذاهب والخوارج والشيعة والمرجئة، وإلى قول الرسول (ﷺ) (افترقت اليهود والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة هي الجماعة)، وإلى الاختلاف في الموقف من الأصول والفروع بسبب الاختلاف في الدرجة المعرفية في اللغة العربية، والاختلاف في القرب من الرسول، والاختلاف في التعمق المعرفي في الدين الإسلامي، والاختلاف في الخلفيات الاجتماعية والثقافية والخلفيات الاقتصادية والإثنية، والاختلاف في حدود الاجتهاد، وهل يشمل الأصول والفروع أم الفروع فقط.

وقد كانت فترة الخلفاء الراشدين فترة صراع بين مبادئ الدين الجديد والأعراف والعادات الجاهلية، وقد أدى هذا الصراع إلى قتل ثلاثة من الخلفاء الراشدين هم عمر وعثمان وعلي، وإلى انتصار معاوية والعصية الأموية على علي والعصية الهاشمية، وهذا يعني انتصار العامل الموضوعي المتمثل في الأعراف والعادات والتقاليد التي كانت تسود قبل الإسلام على العامل الذاتي المتمثل في الدين الجديد. وهكذا نرى عودة العصية بعد وفاة النبي (ﷺ) بين الأمويين والهاشميين وانتشار مذهب الخوارج وعودة الصراع القديم بين القبائل العربية.

وترتبط نشأة التفكير السياسي في الإسلام في نشأة الدولة الإسلامية؛ لأن معالم هذا التفكير ظهرت بعد تأسيس هذه الدولة، وخاصة في خطبة سقيفة بني ساعدة التي أكد فيها أبو بكر الصديق على حق المهاجرين في الخلافة لأسباب دينية وتاريخية وجغرافية، وقد انتظم التفكير السياسي الإسلامي في موضوعات علم الفقه وعلم الكلام، وقد اعتبره (إخوان الصفا وخلان الوفا) الذين ظهروا في البصرة بين القرنين الثالث الهجري والعاشر الهجري، وكانوا يحاولون التوفيق بين العقائد الإسلامية والحقائق الفلسفية المعروفة حينئذ من العلوم التطبيقية والتعليمية وقسموه إلى خمسة أقسام، وهي السياسة النبوية ومجالها وضع النواميس والسنن وتطوير النفوس؛ والسياسة الملوكية ومجالها الشريعة وإحياء السنة وتنفيذ الأحكام ومقاومة الأعداء؛ والسياسة العامة ومجالها الرئاسة وقيادة الجيوش؛ والسياسة الخاصة ومجالها الشئون المنزلية؛ والسياسة الذاتية ومجالها نفس الإنسان وأخلاقه. لكن أبا نصر محمد الفارابي (٨٧٤ - ٩٥٠هـ) الذي سار على نهج أفلاطون وأرسطو في الجمع بين السياسة والأخلاق والفلسفة؛ فقد فرق في كتبه (تحصيل السعادة؛ والسياسات المدينة ورسالة السياسة وآراء أهل المدينة الفاضلة والفصول المدينة) بين الفلسفة الخلقية والفلسفة السياسية؛ وبحث حاجة الإنسان إلى الاجتماع والتعاون ودوره ومكانته؛ ونشأة القرى والمدن؛ وصفات رئيس المدينة الفاضلة؛ والفرق بين أهالي المدن الفاضلة والمدن الضالة؛ والصناعات وأقسامها؛ وقال إن الفرق بين الإنسان والحيوان تمثل في غريزة الإنسان في العمل المشترك؛ وما فيه من عقل فعال وعقل مستفاد؛ لكن النزعة الفلسفية الميتافيزيقية في التفكير الإسلامي تلاشت بعد أن أخذ التفكير يتناول أبعادًا اجتماعية وأخلاقية انضمت إليها بعد النظريات الفقهية.

وقد تمثل هذا الاتجاه في كتاب ابن قتيبة الدينوري (عيون الأخبار) الذي كان متأثرًا بآراء حكماء الفرس والهند، وخاصة فيما يتعلق بأخلاق السلطان ومعاملاته ومشاوراته وواجباته نحو الولاة والحكام والسياسة والحكم والحرب، وكتاب الماوردي (١٠٥٨ - ١١٤٤م)

(الأحكام السلطانية) الذي تناول فيه تعريف الإمامة وشروطها وصفات الإمام وواجبات الأمة نحوه، والوزارات وأنواعها، والقضاء وشروطه، والغنائم والخراج والزكاة وأحكامها، والإقطاع والدواوين والحدود، وقد عاصر الماوردي الفيلسوف (أبو حامد محمد الغزالي ١٠٥٨م - ١١١١م) الذي عرف السياسة في كتابه (المنقذ من الضلال) بأنها العلم الذى يتناول الطرق المثلى فى تنظيم شئون الدولة؛ ولذلك قدم فى كتابه (التبر المسبوك فى نصائح الملوك) نصائح للسلطان (محمد ملك شاه) تناول فيه موضوع السلطة التنفيذية وظائفها؛ ووظيفة الحاكم ووظيفة الحكم الصالح؛ وكتاب (أبو بكر الطرطوشى الأندلسى ١١٢٦م) (سراج الملوك) الذى تناول فيها السياسة من الناحية الأخلاقية الفلسفية؛ وكتاب شهاب الدين أحمد بن أبى الربيع (٧٣٣ - ٨٤٢م) (سلوك المالك فى تدبير الممالك) الذى عرض فيها المقارنة بين الإنسان والكائنات الحية الأخرى؛ وصفات القاضى؛ والأزمات والثورات وأسبابها وظروفها؛ وكتاب (جوامع سياسة أفلاطون) الذى وضعه أبو الوليد محمد بن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨م) وهو الكتاب الذى يتضمن الشروح التى وضعها لكتاب الجمهورية لأفلاطون؛ حيث تناول فى ثلاث مقالات من الكتب العشرة التى يتألف منها كتاب الجمهورية؛ والذى يحاول فيها التوفيق بين الشريعة والحكمة السياسية؛ والقوانين الإنسانية والقوانين الطبيعية؛ وصفات الفيلسوف والمدينة الفاضلة وأفكار أرسطو والفارابى فى الحكم والحاكم؛ وذلك بالإضافة إلى المقارنة بين أحوال دول بلاده وآراء أفلاطون فى الدول غير المثالية.

وقد انتهى إلى أن دولة الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين كانت نموذجاً للدولة المثالية؛ وإن الدولة الأموية كانت نموذجاً للدولة الديمقراطية العسكرية؛ وإن تحولها من دولة ديموقراطية عسكرية إلى دولة بلوتقراطية (دولة مالية) هو الذى سهل على أعدائها التغلب عليها. لكن عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) الذى اتجه نحو البحث الاقتصادى والتحليل الاجتماعى والتطبيق التاريخى؛ وتناول فى مقدمته العمران وما يعرض فيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم والأفكار السياسية التى استنتجها من دراسته للظواهر التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول فى التاريخ والحاضر التى شكلت منهجاً يحتوى على ما اصطلاح على تسميته بعلم الاجتماع السياسى؛ فقد أكد أن الدول لا تظل على حالها؛ بل تنطلق فى حركة تطور ذات خمس مراحل تشكل حياة الدولة وهى النشأة على أنقاض دولة سابقة؛ والتفرد فى الحكم بعد أن يتخلص السلطان من الرجال الذين اشتركوا معه فى تأسيس الدولة؛ وتحقيق الأمن؛ وتحويل الأمن إلى قناعة؛ وأخيراً تحليل الدولة وسقوطها.

وقد كانت أنواع الحكومات عند ابن خلدون هي الحكومة الطبيعية التي يحكمها حاكم واحد والحكومة الدينية التي تستند إلى القانون الإلهي، وهي أفضل الحكومات؛ ومما يجدر ذكره من أفكار ابن خلدون استنتاجه أن أهل المدن لا يحبون التخريب؛ ولذلك فهم يتظاهرون بالخضوع للسلطة؛ لأنهم لا يستطيعون ترك المدن في حال تغلب فئة على فئة يناصرونها بسبب استقرار حياتهم وارتباط مصالحهم؛ وذلك عكس البدو الذين يستطيعون الهروب والإفلات من نتائج الهزيمة؛ وكان من نتائج وصول الأمويين إلى الحكم؛ والفتوحات الإسلامية وتدقق الأموال والمزايا الثقافية والاقتصادية المؤثرة في الفكر العربي-الإسلامي؛ وتدخل الأمور العقائدية مع الأمور السياسية؛ والخلفيات الإسلامية مع الخلفيات غير الإسلامية؛ وتبديل اتجاه الانقسام في المجتمعات الإسلامية من انقسام أفقى إلى انقسام عمودى بين الأغنياء مع الفقراء؛ وتحويل الخلاف من خلاف حول الفروع إلى خلاف حول الأصول؛ وظهور تيارات دينية تجاوزت التيارات التي تفرعت من الفرق الكبرى الرئيسية وهي الجماعة والشيعية والخوارج والمعتزلة والمرجئة؛ ولكنها انطوت تحت ثلاث تيارات؛ وهي تيار الوسط المعتدل وتياران متطرفان، يقف أحدهما على يمين تيار الوسط المعتدل.

وقد أدى وجود هذين التيارين إلى تمزيق وحدة المجتمعات الإسلامية وذلك بالرغم من أن أفكارهم الدينية في الجنب الاجتماعي والسياسي، كانت تنوى على قدر كبير من الصحة والمنطق؛ لأنه كان قد صاحب هذين التيارين المتطرفين فإن ظهور بعض البدع التي نمت في ظل ضعف العقيدة والإيمان عند بعض المسلمين؛ خاصة وإن الحكم الأموي لم يكن حكماً إسلامياً يقوم على المساواة بين جميع المسلمين ولكنه كان حكماً عربياً كانت تسود العرب فيها النزعة الجاهلية وليس النزعة الإسلامية ولذلك كان الحكم الأموي هو التربة المناسبة التي نمت فيها الحركة الشعبية التي ظهرت كرد فعل ضد التعصب العربي والتعصب الفارسي في الوقت نفسه.

وقد كانت هذه الحركة الشعبية كلما كانت تتسع الدولة الأموية؛ وكلما كان اعتمادها يتركز على العنصر العربي على العنصر القرشي وعلى العصبية الأموية إلى أن وصلت إلى حد التحول من ظاهرة دينية ضد التعصب العربي إلى حركة سياسية وثقافية مناهضة للعنصر العربي؛ وظهور شخصية أبي مسلم الخراساني كشخصية قيادية بارزة استطاعت أن تجمع حولها الفرس والموالي. وتقاطع هذا الفكر الشعبوي مع بعض تعاليم الخوارج والشيعية والمعتزلة والدعوة العباسية التي كانت تسعى إلى الوصول إلى الحكم. وقد أدى هذا التوسع في المعارضة إلى

سقوط الدولة الأموية في عام ١٣٢هـ - ٧٥٠م؛ وكانت عوامل سقوط الدولة الأموية، قد تشكلت من مجموعة من العوامل ترجع بدايتها إلى عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان الذي - رغم جرأته السياسية كرجل دولة من الطراز الأول - إلا أنه لم يكن يدرك حقيقة حضارية كان يجب عليه أن يدركها، وهي أن الحضارة أى حضارة ينفصل جسدها عن روحها، لا يمكن لها أن تكون قابلة للبقاء؛ ولذلك كان اعتماد نظام الوراثة هو بمثابة الفصل بين روح الدولة وجسدها؛ وهكذا كانت الدولة تسير بلا روح كما يسير الجسد الذى يقطع رأسه عن جسده، ولكنه يسقط بعد عدة خطوات؛ وذلك بالإضافة إلى تشكيل طبقة كانت تغلب النسب إلى القبيلة على الانتساب إلى الدولة؛ وتعطى لنفسها امتيازات قائمة على الجنس والعنصر لا لشيء إلا لكونها تنتسب إلى البيت الأموى؛ وإلى العنصرية العربية المستعلية؛ إلى ديكتاتورية الولاة في الولايات المختلفة للدولة؛ مثل الحجاج في المشرق وعبد الله بن الحجاج في المغرب خاصة وأن الخلفاء كانوا يعتقدون أنهم مدينون إلى هؤلاء العمال في وجودهم في مركز الحكم أو في الحصول على حق أكثر شرعية في الوصول إلى مركز الحكم؛ وإلى مصرع الإمام الحسين وثورات الخوارج والأمازيج في المغرب والأندلس؛ وإلى النزاع بين القيسية واليمينية؛ وإلى التنظيم العباسي؛ وإلى سلوك بعض الخلفاء وخاصة سلوك الخليفين الوليد ويزيد بن عبد الملك الذى قتل إثر ثورة دبرها ابن عمه يزيد بن عبد الملك في قرية النجراة بالقرب من مدينة تدمر (١٢٦هـ - ٤٤٧م) بسبب طيشه وسوء تصرفه.

وهكذا سقطت الدولة الأموية في عهد خليفة من أقوى وأعظم الخلفاء الأمويين، وهو الخليفة مروان بن محمد شيخ بنى أمية؛ وفي عهد والى هو من أعظم ولاة بنى أمية على الإطلاق وهو الوالى نصر بن سيار والى خراسان التى انطلقت الدعوة العباسية منها؛ والذى كان قد حذر من سقوط الدولة ولكن كان الخليفة يسدد ديون من سبقوه من الخلفاء والولاة الأمويين من ظلم واستبداد وتعالى وعنصرية؛ وهكذا سقطت الدولة الأموية وقامت دولة بنى العباس التى نقلت مقر الخلافة من الشام إلى العراق؛ والتى قام الخليفة الثانى فيها أبو جعفر المنصور عبد الله ببناء مدينة بغداد (١٤٥ هجرية - ٧٦٢ ميلادية) وذلك بالإضافة إلى قتل أبى مسلم الخراسانى الذى كان يخطط للانقلاب على دولة بنى العباس لصالح الفرس والموالى (١٣٩هـ - ٦٥٦م)؛ وفي العصر العباسي يمكن إجمال التيارات الفكرية العربية - الإسلامية في ثلاث تيارات؛ التيار الأول: وهو التيار النقلى الذى يغلب فيه النص القرآنى على الاجتهاد والتأويل؛ لأن هذا التيار وضعى لا مجال فيه للعقل إلا في حالة واحدة وهى إلحاق الفروع من مسائلها

إلى الأصول. والتيار الثاني: وهو التيار العقلي الذى يرى ضرورة استخدام العقل والتأويل فى فهم النصوص القرآنية التى وضعها الإمام على بأنها حمالة أوجه وخاصة الآيات المتشابهات والأحاديث النبوية التى كانت رءوس الصحابة وأستتهم هى المرجع الوحيد لها؛ والتيار الثالث: وهو التيار الذى يزاوج بين التيار الثقلى والعقلى؛ وهو يستند فى هذه المزوجة على القرآن وخاصة الآيات التى تدعو إلى العقل والحكمة كما جاء فى الآية ١٦٤ من سورة البقرة ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُكْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ والآية ٢٨ من سورة الروم ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ وكما جاء فى سورة البقرة الآية ٢٦٩ ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿٢٦٩﴾﴾، وقد كان المعتزلة هم الرواد الأوائل للتجاه العقلي فى الفلسفة العربية الإسلامية كما سبق أن ذكرت فى العصور الوسطى؛ والرواد الأوائل فى التوفيق بين الدين والفلسفة؛ لأنهم كانوا يرون ضرورة إضافة العقل إلى القرآن والسنة والإجماع فى مصادر الاستدلال؛ وضرورة تقديم العقل على هذه المصادر، بحيث يكون الحكم والحاكم فى هذه المصادر؛ وهذا كما يقول المعتزلة لا يخالف الشرع؛ وفى ذلك يقول الفيلسوف ابن رشد (١١٢٦م - ١١٩٨م) (فإننا معشر المسلمين نعلم على القطع؛ أنه لا يؤدى النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد فى الشرع؛ فإن الحق لا يضاد الحق ولكنه يوافق ويشهد عليه).

* العقل السياسى العربى فى المرحلة الراهنة

يعيش العقل السياسى العربى فى المرحلة الراهنة، حالة من التذبذب الفكرى والثقافى ونزعة الاستسلام القومى والوطنى؛ إلى درجة يجد العربى نفسه غريباً عن تراثه؛ يهرب من نفسه ثم يرجع إليها صاغراً ثم يتعد عنها فيثور ويتألم حين يجد مفكراً أو باحثاً ينقد الحقيقة المرة. فالعقل السياسى العربى الآن فى مرحلة انسحاب؛ والنفسية العربية فى نزعة استسلام طبقى وسياسى. ويشعر العربى عادة بالسرور وهو يسمع المدح والثناء راجعاً إلى ماضى الإمبراطورية العربية الإسلامية.

ويتساءل الإنسان أحياناً كيف أن الأجداد صنعوا أعظم حضارة إنسانية فى عصرهم من تقدم فكرى وعلمى وثقافى وأخلاقى؛ إلى درجة أن الملايين من الناس فى بقاع الأرض كانوا يتمنون أن يكونوا عرباً أو أن يحسبوا على العرب، فهل يفكر الأحفاد فى ما هم فيه من هزيمة تلو الأخرى فى عصر الذرة والإنترنت وثورة المعلومات. إننى على قناعة تامة أن العرب

يملكون العقل والتراث العقلي كما سبق أن أوضحت؛ والذي أوصلهم في يوم من الأيام إلى قمة الحضارة الإنسانية، والذي لو تمكنوا من تحديثه واستثمار القاعدة العقلية الفلسفية العربية العميقة؛ لأصبحوا من أعظم الأمم وأكثرها تقدمًا ومدنية.

إن الواقع السياسي العربي الراهن يظهر أن العقل العربي يعيش مرحلة انخراط شبه كامل في سلك التبعية السياسية الأمريكية؛ يقابلها توجه سياسي نحو التطرف القومي الراديكالي العاطفي، وعلى التضاد من ذلك؛ تيار سياسي ديني متطرف يميل في الأساس لممارسة العنف والإرهاب والتأثر من الظلم الذي يعانيه من الاحتلال والاستعمار والاستبداد. وبذلك فإن العقل العربي الذي كان أكثر العقول تسامحًا في الدائرة الإسلامية النقية؛ والتي كانت قائمة في عصر الفلاسفة العظام مثل: الفارابي؛ وابن حزم وابن رشد والغزالي وابن سينا، على العقل والمحاورة والفكر والمعرفة؛ قد تحول إلى أكثر العقول عنفًا وانطلاقًا في دائرة الإسلام السياسي المتحزب الذي جعل من النقاء الإسلامي أجزبا متفرقة في فوضى سياسية غير موجهة الهدف؛ وتنافس وتضارب. وفي خضم هذا المعترك السياسي الفوضوي؛ يجد الفرد نفسه في معسكر يكون الأبرياء ضحايا؛ ويكون الفرد بعيدًا عن تحقيق طموحات الذات والطموحات الوطنية لمجتمعاته؛ لسبب بسيط؛ وهو أن هذه الأحزاب والمعسكرات السياسية تقف ضد بعضها البعض؛ معظمها متمسح بالدين الإسلامي العظيم؛ مدخلًا إياه في معترك السياسة المتلونة؛ باحثين عن السلطة الدنيوية بمطامعها؛ والنتيجة هي هزيمة العقل العربي.

إن العقلية السياسية العربية في العصر الحديث تتقبل الاستعمار العقلي والعسكري في الوقت نفسه لسبب بسيط؛ وهو أن معظم الأنظمة التي تحكم العالم العربي هي أنظمة استبدادي؛ والعاملون تحت إمرة هذه الأنظمة غالبًا ما يكون انتهاؤهم لأنظمة عالمية خارجية مستفيدة من أوضاع التأزم العربي الراهنة، نعم أصبح الاستعمار بمعناه التقليدي أو ما يطلق عليه «الكولونياليزم» قد خرج من أوسع الأبواب بعد تنامي الحركات الوطنية، ولكن دخل الاستعمار بثوب جديد وهو ثوب الفكر والعولمة والإنترنت؛ وهو ما له قدرة لاحتلال العقل الإنساني المهيا لتقبله.

ومن عجائب العقل العربي في التاريخ المعاصر أن هناك من العرب من يتوجه نحو الأجنبي لحماية نفسه من العربي. ومن أوضح أمثلة لذلك الخلل السياسي والوطني ما حدث بعد غزو القوات العراقية للكويت؛ وتأييد بعض الأنظمة والقوى العربية لذلك الاحتلال

الظالم؛ وهو ما أدى إلى سقوط العقل السياسى العربى إلى الحضيض، وهنا بدأ العقل السياسى العربى يتقبل العبودية السياسية تحت سماء الحرية الشكلية؛ ووجد العربى نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما؛ وهو خيار تقبل التدخل الغربى والأمريكى وقواعده ومراكز تجسسه لحمايته من العدوان الخارجى؛ أو خيار قبول الذل والاستعباد والفتن والدسائس والخلافات بين الساسة العرب والأنظمة الحاكمة مع بعضها البعض وفى هذا الوضع السياسى الشائن؛ فالأنظمة العربية هى التى تدفع مصروفات عبودية شعوبها للأجنى، فالغزوات والحروب الطائشة غير المبررة وغير المفهومة كلفت العرب عشرات المليارات من الدولارات وعشرات الآلاف من الضحايا؛ وذلك نتيجة لغياب المنهج الفكرى الصحيح للعقل الساسى العربى.

الإشكالية الأخرى هى عجز العقل السياسى العربى فى إيجاد حل للمشكلات الإثنية والدينية فى العراق والسودان والمغرب وسوريا ولبنان وغيرها. السؤال الملح هو لماذا عجزت العقلية العربية عن استيعاب الأحداث السياسية المتواترة والمتفاعلة مع الأحداث العالمية؟ ولماذا تعجز دائماً عن قراءة الواقع السياسى العالمى؛ ودائماً ما يكون بعيداً عن فهم الواقع، المشكلة الكبيرة الأخرى: هى تمسك القيادات العربية بكراسى الحكم على حساب شعوبهم المغلوبة على أمرها. وفى هذا ليس للحاكم بد إلا بالتعاون مع الأجنى؛ لحماية سلطته من شعبه؛ فيدخل محور الشر إذا تمرد على الأجنى لأنه أصبح موظفاً فى إدارة أجنبية، وتصبح مهمة القوة العسكرية والجيوش العربية هى لحماية الأنظمة من التمرد الشعبى والثورة عليها.

إشكالية العقل العربى بين قمعية السلطة السياسية وتخلف المؤسسة الدينية

يقول الفيلسوف «رينيه ديكارت»: (العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس.. ولا يكفى للمرء عقل بل المهم أن يحسن استخدامه). والعقل عند المفكرين معرف تعريفات كثيرة؛ منها أن العقل هو قوة طبيعية للنفس متهيئة لتحصيل المعرفة العلمية؛ والعقل أيضاً هو قوة تجريد وحامل معرفة ومركز التفكير والأحكام وملكة متعالية شكلت التفوق النوعى للإنسان بوصفه كائناً فكرياً وعندما نتحدث عن العقل العربى اليوم؛ فإننا نقصد إما أداة إنتاج الأفكار (القوة المحركة)؛ أو الأفكار نفسها (المعقولات). والعقل والعقلانية شىء ثبت للبشرية أجمعها على أنه شىء إيجابى وواجب. وللعقلانية مدلولان اثنان؛ المدلول العام: وهو رد كل ما هو موجود إلى مبادئ عقلية؛ والمدلول الخاص وهو الاعتداء بالعقل ضد الدين بمعنى عدم تقبل المعانى الدينية إلا إذا كانت مطابقة للمبادئ المنطقية والنور الفطرى. والعقلانية من ناحية أخرى هى

التيار الفكرى الذى يجعل للعقل الأولوية فى تحصل المعرفة وذلك فى مقابل التجريبية التى يجعل الحواس مصدر المعرفة الأول ويوصف الإنسان بالعقلانية عندما يسعى إلى تحقيق غايات منسجمة مع أفكاره، ويستخدم وسائل تتلاءم والغايات المرجوة. الغرض من استعراض هذه المقدمة عن العقل والعقلانية هو توضيح أسباب تزايد الدعوة إلى العقل والعقلانية العربية بعد اكتشاف متأخر على أن غيابها اعتبر أحد المعوقات الرئيسية اللازمة لأى مشروع نهضوى قادر على إنعاش هذه الأمة ودفعها نحو التقدم والازدهار وفى الجزء سأتناول محنة العقل العربى الكلى والسياسى بصفة خاصة؛ ووقوعه تحت ضغوط قمعية السلطة السياسية وتحلف المؤسسات الدينية؛ وابتعاد هذا العقل عن التناول النقدى الهادى للمشكلات، كما سبق أن أوضحت فى مثال أحد المشكلات المعاصرة التى واجهت العقل السياسى العربى وأدت إلى استبعاد هذا العقل بمؤثرات الاستعمار الخارجية. إن جميع المشكلات المطروحة أمام العقل العربى فى الوقت الراهن على جميع الأصعدة لا تجد لها أجوبة تشبع الحاجات الفكرية والمادية؛ وتحقق ثقة الإنسان العربى بنفسه وبمجتمعه. المشكلة تكون بالأساس فى أن نوعاً من الجفاء يحكم العلاقة بين العقل العربى والسلطة السياسية فى أشكالها التقليدية التى نشأت وتطورت منذ تأسيس الدولة الأموية وانتهاء بالاستعمار الأوروبى قبل الاستقلال؛ ولكن عموماً لم يصل هذا الجفاء إلا نادراً المحاولة تغيير الثقافة والفكر إلا عندما كان المفكر يتوجه بنتائجه أو نقده إلى الصدام المباشر مع الدولة أو السلطة الأجنبية المختلفة أو مع المؤسسة الدينية التى كانت بشكل أو بآخر مسيطرة وداعمة للمؤسسة السياسية الحاكمة وفى القرن العشرين؛ وفى مناخ ليبرالى نسبي؛ أمكن للعقل العربى فى النصف الأول من هذا القرن أن يعمل وينتج ويزدهر. لكن البداية لم تكن مشجعة؛ فقد كان الاحتكاك المباشر للعقل العربى مع أوروبا الجديدة الحديثة منذ أول القرن التاسع عشر كان - بالأساس - قائماً على ترجمة ونقل منتج الفكر الأوروبى فقط والاكتفاء بذلك؛ بعد حركة نشيطة فى الترجمة والاطلاع. ثم بدأت لاحقاً بعد تلك؛ المرحلة عملية هضم وإنتاج وتأليف ترافقت مع ظهور نخبة من كبار الفكرين لم تهمل التراث؛ فبينما توجهت لبنان مثلاً إلى نفض الغبار عن كنوز الأدب العربى وصولاً إلى إيقاظ المشاعر القومية للأمة العربية؛ ركزت النخبة المفكرة فى مصر على المزاوجة بين التراث الدينى السياسى والأساليب الحديثة فى التأليف والتحليل؛ وقدمت بشكل خاص الدولة الإسلامية الأولى فى نموذجها المثالى فى عصر النبى (ﷺ) والخلفاء الراشدين.

كانت التجربة الفكرية المصرية مثيرة؛ فقد اجتاز أولئك الرواد وفى مقدمتهم عباس محمود

العقاد ومحمد حسين هيكل وطه حسين المرحلة الشاقة بنجاح باهر دون أن يفقد العقل لديهم مكانته أمام الدين ودون أن يفقد الدين قداسته مع البحث والتحليل العقلانيين، وفي هذه الظروف الليبرالية النسبية في النصف الأول من القرن العشرين عاش العقل العربي في وفاق وتناغم شبه مستقر مع السلطة السياسية ومع المؤسسة الدينية السلفية التقليدية التي لم تكن قد تسيست بعد، وكان هذا الوفاق لصالح جيل عربي عريض تفتح وتربى حتى نهاية الأربعينيات على هذا التنوع في الثقافة وعلى هذا التجديد في التراث وكان الفكر العربي الحديث ذكيًا في معرفته حدود المرحلة وعارفًا بطاقة الاحتمال عند المؤسستين السياسية والدينية، فلم يتطرف في اجتهاده الديني لا عن خوف وإنما عن إيمان بالدين عميق.

إن العقل العربي الحديث في انفتاحه على الفكر الأوروبي وانبهاره به لم يفقد قناعاته الدينية ولم يكن الفكر العربي في تياره العام مشككًا أو ملحدًا فقط، بل نظر إلى الشريعة وبنائها الفقهي بمهابة واحترام واعتزاز كجزء لا يتجزأ من أصالته وقناعاته الفكرية والعقلانية بينما النهضة الأوروبية الحديثة مثلًا قامت إلى حد بعيد على التحلل والتحرر من أسر الدين، ولم يستكمل العقل الأوروبي انطلاقه إلا عندما هدم سلطة الكنيسة عليه وعلى مجتمعه فتم الطلاق بين الدولة والكنيسة، وحتى المجدد الديني مارتن لوثر كان يصرح أن العقل هو العدو الأعظم للإيمان.

والسؤال المهم هو لماذا تعايش العقل العربي الحديث مع الإيمان الديني في هذا القالب من التسامح الديني الذي انطوى عليه الجيل السابق فزاد انفتاحه وتنوع ثقافته وتجربته وحيويته وفعالية حركته الاجتماعية والسياسية؟ الجواب يعود إلى التاريخ إنه يمكن عند المؤسسة الدينية في فجر وعصر الإسلام التي اعتمدت على العقل بعد القرآن والحديث في الاجتهاد الفقهي. هذا الانفتاح الديني كفل للعقل العربي أن يرتاد آفاق الثقافات الأجنبية الأخرى فأقبل بشكل خاص على الفلسفة الإغريقية على الرغم من تعدد ألهتها أمام وحدانية وتفرد الله عند العرب.

والأهم أن العقل العربي كان مخلصًا وموالياً ووفياً لدينه في بحثه آثار العقل ونتاج الفكر عند الآخرين، وكان الهدف من الإقبال على الفلسفة الإغريقية هو وصل الجسور بين الدين والعقل في الماضي، كما كان الهدف من الإقبال على الفكر الأوروبي الحديث وصل الجسور بين الدين والعلم في الحاضر.

كما سبق أن ذكرت في الجزء الخاص بتاريخ الفكر السياسي العربي، كان هم النشاط الفكري والعقلاني عند ابن رشد فيلسوف العرب الكبير إثبات تسامح ومساندة الشريعة للتأمل والتفكير والتحليل وبالتالي، فالدين عنده ليس ضد العقل والفلسفة، وكان كل هم وحركة ابن خلدون في أول لقاء على يديه مع التجربة العلمية الحديثة هو تحليل الواقع الاجتماعي المعاش بالتأمل

والمشاهدة والمقارنة وعلى يديه وُلد علم الاجتماع والنهج المادي في البحث بلا مبالغة وبلا تحيز وإن أنكر حقه العقل الأوروبي في نهضته الحديثة لمجرد كون ابن خلدون عربياً ومسلماً.

لكن في المرحلة التي بدأت أوروبا تلتقط ثمار احتكاك وتعامل العقل العربي مع الدين والفلسفة والعلم، وتبني منهجها التجريبي الذي صاغ العرب أشكاله الأولى، كان الاجتهاد الديني الإسلامي قد أغلق على نفسه الأبواب منذ قرون فلا جديد في ظنه بعد الذي اجتهد فيه الأجداد. وأصبحت بعد خمسة قرون زاهية متألفة بالحركة الفكرية الدائبة بدأت المؤسسة الدينية مع جمودها تضيق على العقل العربي وتضيق به وترافق ذلك مع متغيرات سياسية وسلطوية مهمة، فقد سقطت السلطة العربية الموحدة للدولة الإسلامية، فتوزعت الأيدي الاستعمارية الخارجية والقوى الأجنبية.

إن التجزئة والتفتت الذي أصاب الدولة الإسلامية، قد قمعا العقل وتحالفت السلطة السياسية مع المؤسسة السلفية في إرهابه، فأثر السلامة بالارتداد إلى قوقعة الجمود وبينما كان العقل الأوروبي يرتاد بجرأة الآفاق اللامحدودة للعلم محطماً أمامه كل القيود، كان العقل العربي في خموله يكتفي بالنقل والنسخ والتقليد للسلف الصالح، ويرهق نفسه في شرح وتفسير الشروح والتفاسير السابقة، وكان لا بد أن تنعكس حالة الوهن العقلي في تحلف اجتماعي وسياسي مريع أدى إلى أنواع مختلفة من الانهيار الفكري والاستبداد السياسي لكن العقل العربي الحديث بدأ منذ منتصف القرن العشرين يواجه حالة عدائية من السلطة السياسية الوطنية الوليدة بعد انطواء مرحلة الاستعمار الأوروبي. فقد وقعت أغلب هذه السلطات من العقل والفكر مواقف متناقضة. ففيما جاهدت لمنح الإنسان العربي الجديد فرصته في التعليم، كانت هذه الفرصة امتداداً على السطح دون تعمق كافٍ. نعم انتشر التعليم، ولكن تدهورت الثقافة، صحيح أن هذه السلطات انسجمت مع الوجدان الوطني والقومي في تطلعاته نحو تأسيس مشروع نهضوي حضاري متكامل، إلا أن هذا التطلع واكتبه ظاهرة خطيرة تمثلت في محاولة التدخل الرسمي لقلوبه العقل العربي وصياغة مفاهيمه بعيداً عن شرط أساسي لتفتحها وازدهاره وهو شرط الحرية.

كانت الصدمة شديدة للعقل والفكر أمام طغيان أنماط هشّة من الثقافة السياسية الرخيصة الموجهة، وعاش من بقى من رواد الفكر والنهضة سنوات مع أغلب الأنظمة. لكن بما يشبه الصمت، فقد كانوا قد أعطوا كل ما عندهم، وعندما غابوا افتقد العقل العربي عمالقه وجرأته في ارتياد آفاق المعرفة مسلحاً بليبرالية الأنظمة السياسية السابقة لها، وسكوت المؤسسة الدينية

التقليدية عنه، لم تكن بعض هذه السلطات جاهلة، كانت أغلبها نصيراً للثقافة بحكم كون بعض قادتها ورموز دولتها قراء ممتازين. لكن انغلاق أنظمتهم وآلتهم البيروقراطية أشاعت انتهازية سياسية جنت بدورها على حرية العقل العربي، ونصبت هذه الأجهزة نفسها وصية عليه، تغذية بما تشاء، وتمنع عنه ما تشاء، وشاركت في التضييق على العقل العربي الحديث الحركات السياسية الأخرى، وفي مقدمتها اليسارية ممثلة باتجاهاتها الماركسية وميولها الشيوعية، فبينما حثت الجليل العربي الحديث على دراسة الثقافة اليسارية السياسية، مارست نحو غائية دعائية ضد العقل العربي واحتكاكه وتعامله مع العقل الغربي بحجة أن الثقافة الغربية استعمارية كلها، وعدائية كلها للعرب مع أن الأفكار اليسارية ذاتها نشأت وترعرعت في أحضان الغرب الأوروبي ولا يمكن فصلها عن التيار العام للعقل الأوروبي الحديث، وإن تبناها بعد ذلك الشرق الأوروبي، فأوروبا هي أوروبا، مشرقاً ومغرباً في قضايا الفكر والثقافة وفي صياغة المفاهيم والمكونات الأساسية لعقلها الحديث.

ظروف التجزئة السياسية والهزائم العسكرية أيضاً لعبت دورها في النيل من التيار الأصيل للعقل العربي. فقد حدث للعقل العربي منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين ما هو أمرٌ وأدهى، فقد عمدت السلطات السياسية في أغلب أقطار الوطن العربي إلى تضليل العقل بانفتاح زائف على الحرية والديمقراطية. وانخدع بهذا التمويه أدباء ومفكرون كبار سايروا هذه السلطات عندما وقعت بعضها في تناقض مع الضمير القومي عبر صلحها مع إسرائيل، وحلل لهذه المصالحة اللاعقلانية مفكرون وأدباء، ووقفوا موقفاً سلبياً أو محايداً من بعض السلطات العربية الراضة للصلح مع إسرائيل بحجة أنها مقيدة لحرية العقل العربي.

الأهم من ذلك أن المؤسسة الدينية السلفية التقليدية في الوطن العربي تحركت لتضغط على المؤسسة السياسية للحد من آخر هامش للحرية، يعمل فيه العقل العربي معتمدة على وجود الهيئة السلفية بجمعياتها ومساجدها المنتشرة في الشارع الشعبي العربي العام بعد تراجع مد المشاعر القومية بفعل الهزائم العسكرية في مواجهة مع إسرائيل، ونتيجة للنزاعات الدموية التي مزقت الحركة السياسية القومية.

واستفادت المؤسسة الدينية السلفية والحركات الأصولية الراديكالية المسيسة في الشارع العام من تسييس المؤسسة السلفية الإيرانية ووصولها إلى مواقع السلطة في بلدها، ثم من هجمتها على العراق وغزوتها للبنان وامتدادها في البحرين واليمن وسوريا، فتناغمت معها في المسعى والجهد لضرب مرتكزات العقل والفكر العربيين وتعطيل مفاصل الحوار والالتقاء مع الفكر

والثقافة العالميتين. وقد أظهرت ثورات الربيع العربي الأخيرة لأول مرة منذ بواكير النهضة العربية الحديثة حلفاً مقدساً مكتوباً بين المؤسستين السياسية أو العسكرية من جهة والسلفية من جهة أخرى ضد العقل العربي وضد حرته وحقه في التأمل والبحث والإنتاج والتعامل مع واقعه الاجتماعي والسياسي ومع تراثه ومع الثقافات العالمية الأخرى.

في الوطن العربي اليوم قيود على الإنتاج الفكري والثقافي العربي، هناك أسر بحرية انتقال الفكر والثقافة، وهناك أيضاً إهانة لجمالية الشكل الفني للإنتاج الفكري والأدبي الحديث والقديم. لقد تم الاستعانة اليوم بالقانون لاضطهاد النتاج الأدبي والفكري بحجة أن لأصحابه مواقف سياسية معينة. ماذا سيقول التاريخ الفكري العربي عن مرحلة يوضع فيها النتاج الرفيع الرائع لبعض مفكرينا على القائمة السوداء!

حرية الموقف السياسي ملك للأديب والمفكر، وعليه يجب الفصل تمامًا بين الموقف السياسي للأديب أو المفكر ونتاجه.

الخلاصة: أن العقل العربي اليوم في محنة بسبب هذه السياسات التي همها الأول والأخير الحجز على حرية العقل العربي بالرغم من ظهور قطاع عريض من الرأي العام الشعبي المثقف الثائر والمتعلم المؤمن بالعقل قدر إيمانه بالدين والذي ظهر بقوة خلال ثورة تونس ومصر في ٢٠١١م. إن الواجب على كل مثقف ومفكر وطني يرغب في نهضة هذا العقل العربي السجين أن يوقف محاولة كبت هذا العقل عن طريق سياسة زواج السلطة السياسية والعسكرية مع السلطة الدينية السلفية التقليدية مرة أخرى، والتي كما استعرضت من قبل كانت السبب الرئيسي في تخلف المجتمع العربي كله في الخمسة قرون الأخيرة.

إننا يجب أن نستفيق ونتحد كمثقفين مؤمنين بفكرنا وعلمننا ودياننا وعقلنا، يجب علينا أن نتحد لمواجهة محاولات إدانة العقل العربي وتسفيهه ومحاسبته على إنتاجه ومعاقبته على مسيرته للمد الوطني المتطور الباحث عن النهضة الحقيقية، وليست الزائفة ووقف محاولات تكفيره على إشاعته قيم التحرر السياسي والانفتاح الثقافي والاجتهاد العقلي الديني. إنه من الظلم للدين وضعه في مواجهة العقل والاستهانة بروح ومبادئ الإسلام كحركة إصلاح وثورة تحرر ضد ظلم واستبداد الجاهلية. ولكن للأسف فإن المؤسسات السياسية والعسكرية العربية قد اختارت التحالف مع قوى الجمود ظناً أنها في ذلك تحمي مصالحها وتصون مكاسبها، وتثبت أنظمتها على حساب القوى التي ترزح تحت ثقل التخلف والفقر.